

# تحديات المراجعة الخارجية في ظل توجه النظام المحاسبي المالي نحو محاسبة القيمة العادلة

## دراسة تحليلية لأراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر-

The challenges of external auditing in light of the financial accounting system's orientation towards fair value accounting - an analytical study of the opinions of a sample of academics and professionals in Algeria -

جوهر مناصرية\*

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

[maissamenasria@gmail.com](mailto:maissamenasria@gmail.com)

تاريخ النشر: 2023/06/07

تاريخ القبول للنشر: 2023/03/15

تاريخ الاستلام: 2023/03/07

### ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أهم التحديات والصعوبات التي يواجهها المراجع الخارجي عند قيامه بمراجعة حسابات المؤسسة في ظل تبني النظام المحاسبي المالي للقيمة العادلة كنموذج من نماذج القياس المحاسبي، وذلك من خلال الاستعانة بأراء مجموعة من المهتمين بالمحاسبة والمراجعة من أكاديميين ومهنيين. وتوصلنا إلى أن تبني النظام المحاسبي المالي لنموذج القيمة العادلة كأحد أساليب التقييم المحاسبي في ظل غياب سوق مالي نشط في الجزائر، وتعدد النماذج والأساليب المستخدمة لقياسها، جعل المراجع الخارجي يواجه العديد من التحديات والصعوبات، لأن البيئة الاقتصادية والقانونية في الجزائر غير مناسبة لتطبيق نموذج القيمة العادلة. الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، النظام المحاسبي المالي، المراجعة الخارجية، تحديات المراجعة الخارجية. تصنيفات JEL: XN1، XN2.

### Abstract:

This research aims to identify the most important challenges and difficulties faced by the external auditor when auditing the accounts of the institution in light of the adoption of the financial accounting system of fair value as a model of accounting measurement. This is done by seeking the opinions of a group of academics and professionals interested in accounting and auditing.

We concluded that the financial accounting system adopted the fair value model as one of the accounting evaluation methods in the absence of an active financial market in Algeria, and the multiplicity of models and methods used to measure it; Making the external auditor face many challenges and difficulties, because the economic and legal environment in Algeria is not suitable for applying the fair value model.

**Keywords:** fair value, financial accounting system, external audit, external audit challenges.

**Jel Classification Codes:** XN2، XN1.

\* المؤلف المراسل.

# تحديات المراجعة الخارجية في ظل توجه النظام المحاسبي المالي نحو محاسبة القيمة العادلة دراسة تحليلية لأراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر-

## 1. مقدمة:

قامت الجزائر في الفترة الأخيرة بجملة من الإصلاحات المحاسبية والمتمثلة في تبني المعايير المحاسبية الدولية، بهدف توحيد الممارسات المحاسبية المحلية وتوفيقها مع الممارسات المحاسبية الدولية، نتيجة التوجه نحو اقتصاد السوق الذي فرضته العولمة والظروف الاقتصادية الحالية.

وعليه وحتى تتمكن من مسايرة الظروف الاقتصادية الجديدة قامت باستبدال المخطط المحاسبي الوطني السابق بالنظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، وجاء ذلك من خلال القانون 11/07 المتضمن للنظام المحاسبي المالي كنتيجة للإصلاحات المحاسبية التي قامت بها.

ونظرا للتأثير المتبادل بين المحاسبة المالية والمراجعة الخارجية فإن أي تطور في مجال المحاسبة غالبا ما يتطلب تطويرا في المراجعة، وذلك بهدف مواجهة متطلبات التطور المحاسبي من مهارات وقدرات علمية وفنية أو في ضرورة زيادة مجالات التعاون بين المراجع والخبراء والمتخصصين لتلبية احتياجات هذا التطور المحاسبي، وعليه وقصد مواصلة الإصلاحات قامت الجزائر بإعادة تنظيم مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وهذا من خلال القانون 01/10.

وفي ظل تزايد التوجه الدولي نحو استخدام نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، والذي تم اعتماده في النظام المحاسبي المالي كنموذج من نماذج التقييم، ونظرا للجدال الواسع الذي أثاره هذا النموذج وسط المجتمع المالي بعد ظهور الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وتوجيه أصابع الاتهام للقيمة العادلة على أنها المتسبب الرئيس في هذه الأزمة، أصبح الاعتماد عليها يشكل مصدر قلق للمستثمرين ومستعملي القوائم المالية؛ الأمر الذي صعب مهام المراجع الخارجي المتعلقة بتدقيق تقديرات القيمة العادلة، وزاد من التحديات التي يواجهها مراجعي الحسابات، ودرجة الخطر التي يتحملها المراجع من خلال ما سبق، يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي: ماهي التحديات التي تواجه المراجع الخارجي في

### الجزائر عند قيامه بمراجعة تقديرات القيمة العادلة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى حتمية توجه النظام المحاسبي المالي نحو القيمة العادلة؟
  - ما مدى أهمية نموذج القياس بالقيمة العادلة مقارنة بنموذج التكلفة التاريخية؟
  - هل يؤدي تطبيق القيمة العادلة إلى خلق تحديات أمام المراجع الخارجي عند القيام بمراجعتها؟
- 1.1 الفرضيات:

- توجه النظام المحاسبي المالي نحو القيمة العادلة كان ضرورة حتمية؛
- يتمتع نموذج القيمة العادلة بأهمية كبيرة مقارنة بنموذج التكلفة التاريخية؛
- يؤدي تطبيق القيمة العادلة إلى خلق تحديات أمام المراجع الخارجي عند القيام بمراجعتها.

### 1.2. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من حداثة الموضوع باعتبار القيمة العادلة أحد الأساليب الحديثة المستعملة في القياس المحاسبي في الجزائر، ونظرا للعلاقة التكاملية الموجودة بين المحاسبة المالية والمراجعة الخارجية، باعتبار مخرجات المحاسبة

المالية من معلومات مالية تمثل مدخلات لعملية المراجعة؛ لذا تكمن أهميتها في توضيح أهمية التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة في الجزائر، والتعرف على أهم التحديات والصعوبات التي تعيق مراجعة تقديراتها.

1.3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المراجع الخارجي عند قيامه بمراجعة تقديرات القيمة العادلة، مع استعراض الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة مع الإشارة إلى أهم ما جاء به النظام المحاسبي فيما يتعلق بها واستعراض أهم الإصلاحات التي جاء بها المشرع الجزائري فيما يخص مهنة المراجعة بغية مواكبة الإصلاحات المحاسبية، هذا بالإضافة لمحاولة اختبار مدى قبول مراجعي الحسابات في الجزائر لعملية القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة.

1.4. منهجية الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند تقديم الجانب النظري بالاستناد إلى مجموعة من المراجع، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من أجل اختبار موضوع البحث من خلال استطلاع آراء مجموعة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر بالاعتماد على الاستبيان وعرض النتائج وتحليلها.

### 2. ماهية القيمة العادلة:

تعتبر القيمة العادلة من أهم بدائل القياس المحاسبي التي لجأت إليها الهيئات المحاسبية والدولية إلى اعتمادها كبديل للقياس المحاسبي، بهدف تغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها حيث أصبحت مقياساً أساسياً هاما للاعتراف والقياس والإفصاح عند المعالجة المحاسبية.

ولقد تعددت وتطورت تعريفات القيمة العادلة لتتماشى مع التطور الذي شهده الفكر المحاسبي، فعدّل تعريفها عدة مرات ضمن إصدارات مجالس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة ومجلس معايير المحاسبة الدولية وإصدارات معايير الإبلاغ المالي، ونجد من أهم التعريفات التي قدمت للقيمة العادلة ما يلي:

عرفها المعيار المحاسبي الأمريكي FAS157 المتعلق بقياس القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه من بيع أصل أو سيدفع لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. (Financial Accounting Standards Boards (FASB) FAS 157, Fair value measurement, 2006, p. 6)

وعرفتها معايير الإبلاغ المالي وإفصاح من خلال المعيار IFRS 13 المتعلق بقياس القيمة العادلة على أنها السعر الذي يتم استلامه عند بيع أصل أو يتم دفعه للوفاء بالتزام في تاريخ القياس لمعاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية. (نصارو جمعة حميدات، 2016، صفحة 823)

فالقيمة العادلة إذا هي السعر الذي يمكن الحصول عليه من خلال معاملة أو صفقة افتراضية ومنتظمة من خلال خروج أصل للبيع قبض سعره أو دفع التزام في سوق رئيسية نشطة، ومن خلال تعريف القيمة العادلة نجد أنها لا بد أن تتوفر على مجموعة من المقومات والتي تتمثل فيما يلي: (حمدي و نجلاء نوبلي، 06 و 07 ماي 2012، صفحة 9)

- وجود موضوع للتبادل؛
- وجود طرفي عملية التبادل (العرض والطلب)؛
- تمتع طرفي عملية التبادل بالإرادة الحرة في إجراء التبادل؛
- المام طرفي عملية التبادل بجميع الحقائق المرتبطة بعملية التبادل؛

## تحديات المراجعة الخارجية في ظل توجه النظام المحاسبي المالي نحو محاسبة القيمة العادلة

### دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر-

- وجود سوق نشط تتلاقى من خلاله الإرادة الحرة لطرفي التبادل؛
  - استمرار طرفي التبادل في ممارسة نشاطهما دون وجود أي نية للتصفية أو لتقليص النشاط بصورة جوهرية؛
  - تمتع البيئة الاقتصادية المحيطة بطرفي التبادل بالاستقرار النسبي.
- وحسب ما جاء به معيار التقارير المالية والإبلاغ المالي IFRS 13 يتم تصنيف التسلسل الهرمي للمدخلات المستخدمة في تقنيات تقييم القيمة العادلة إلى ثلاث مستويات: (E, Tunito M, & Di Marcantonio, 2012, p. 24)
- المستوى الأول: المدخلات التي يمكن ملاحظتها من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة؛
  - المستوى الثاني: المدخلات التي يمكن ملاحظتها بشكل غير مباشر من الأسعار المعلنة للعناصر المماثلة في الأسواق النشطة والعناصر المماثلة في الأسواق غير النشطة أو غيرها من المعلومات ذات الصلة؛
  - المستوى الثالث: المدخلات غير القابلة للرصد والتي تم إنشاؤها بقوة النظر في أهمية قيمة محاسبة القيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة وفق معيار التقارير المالية والإبلاغ المالي IFRS 13 من خلال اختيار احدي المقاربات التالية: (Watchman, Mai 2011, p. 10)
- مدخل السوق: تقوم المؤسسة من خلال هذا المدخل بالاعتماد على المعلومات والمعطيات المتوفرة في السوق، أي أن السوق هو الأساس في التقييم، ويستخدم مدخل السوق والأسعار وغيرها من المعلومات الناتجة عن المعاملات السوقية التي تشمل أصول أو التزامات مطابقة أو مشابهة؛
  - مدخل الدخل: ويتم وفقا لهذا المدخل تحويل المبالغ المستقبلية (التدفقات النقدية أو الإيرادات والمصاريف) إلى مبلغ واحد عن طريق التحيين، وتعكس حينها القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ في المستقبل؛
  - مدخل التكلفة: يقوم هذا المدخل على المبلغ الذي سيلزم حاليا ليحل محل القدرة على تقديم الخدمات للأصل (تكلفة الاستبدال الجارية)، أي أنه يقوم على أساس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي لاستبدال القدرة الخدمية للأصل ويسعى بتكاليف الاستبدال الحالية.
3. استعمالات القيمة العادلة حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي:
- بالرجوع إلى الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 19 الصادر 25 مارس 2009 المتضمن للقرار المؤرخ في 25 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها نجد أن النظام المحاسبي المالي يعتمد عند تقييم العناصر المقيدة في الحسابات على مبدأ التكلفة التاريخية كقاعدة عامة في التقييم إلا أنه يمكن مراجعة هذا التقييم بالاستناد إلى قيمة الإنجاز، القيمة المحينة (قيمة المنفعة)، أو القيمة الحقيقية (الكلفة الراهنة).
- وبهذا فقد قام النظام المحاسبي المالي بتبني محاسبة القيمة العادلة والذي اصطلح على تسميتها القيمة الحقيقية ونجد أنه عرفها حسب ما جاء به ضمن القسم الثاني من الباب الأول "قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات" على أنها "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل أصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية"
- وسنحاول من خلال الجدول التالي وبالإستناد إلى ما جاء به القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 استعراض أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي بخصوص استعمال القيمة العادلة في التقييم.

الجدول 1: استعمالات القيمة العادلة حسب النظام المحاسبي المالي

البيان	الشرح
التثبيتات العينية والمعنوية	يمكن القيام بعملية إعادة التقييم لهذه التثبيتات وذلك من خلال الاختيار بين: المعالجة المرجعية والتي يتم من خلالها إدراج أي تثبيت عيني عقب إدراجه الأول باعتباره أصلا بتكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة; المعالجة المرخص بها والتي يسمح فيها بإدراج التثبيتات المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات على أساس مبلغها المعاد تقييمه، أي بالقيمة العادلة للأصل مطروحا منه مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة.
حالة العقارات الموظفة	يمكن القيام بعملية إعادة تقييم العقارات الموظفة بعد إدراجها في الحسابات الأولية على أنها تثبيتات عينية باستعمال: طريقة التكلفة مطروحا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة حسب الطريقة المستخدمة في الإطار العام للتثبيتات العينية. طريقة التكلفة الحقيقية (القيمة العادلة)، بحيث يجب أن تعكس القيمة الحقيقية الحالة الواقعية للسوق في تاريخ الإقفال.
حالة الأصول البيولوجية	يتم تقييمها عند إدراجها الأولى في الحسابات وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بقيمتها الحقيقية مطروحا منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع؛ وفي حالة تعذر تقدير قيمتها الحقيقية بمصادقية يتم تقييمها بتكلفتها منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة.
حالة الأصول المتحصل عليها عن طريق عقود الإيجار التمويلي	عند المستأجر: يدرج الأصل المؤجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه الأخيرة أقل ثمنا؛ عند المؤجر: يدرج الأصل ضمن القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد الإيجار التمويلي، وليس في حسابات التثبيتات العينية، حيث تسجل بالقيمة الحقيقية للأصل المؤجر
الأصول المالية	يتم ادراجها الأولى ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي تمثل القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة ومصاريف البنك، ولا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة، والمستحقة قبل الاكتساب. ويتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى تاريخ استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي تصدرها المؤسسة ولم تتم حيازتها لأغراض معاملات تجارية بالتكلفة الممتلكة؛ وتخضع عند تاريخ إقفال كل سنة مالية إلى اختبار تناقص في القيمة قصد أي خسارة محتملة في القيمة وهذا حسب القواعد العامة لتقييم الأصول. تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها لغرض التنازل عنها، وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، ويتم تقييمها عقب إدراجها الأولى في الحسابات بقيمتها الحقيقية والمتمثلة في السعر المتوسط للشهر الأخير في السنة المالية بالنسبة للسندات التي تم تسعيرها؛ أو القيمة التفاوضية المحتملة التي يمكن تحديدها انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة عموما بالنسبة للسندات التي لم يتم تسعيرها.
حالة المنتوجات الزراعية	يتم تقييمها عند إدراجها الأولى وعند إقفال الحسابات بالقيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع؛ مع إثبات أي خسارة أو ربح ناتج عن تغير في القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية لنشاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها.
القروض والخصوم المالية	يتم تقييمها بتكلفتها التي تمثل القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها. وبعد الإقتناء يتم تقييم الخصوم المالية من غير الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض معاملة تجارية حسب التكلفة الممتلكة؛ في حين تقييم الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري بقيمتها الحقيقية.

## تحديات المراجعة الخارجية في ظل توجه النظام المحاسبي المالي نحو محاسبة القيمة العادلة

### دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر-

تؤخذ الأعباء والإيرادات المالية في الحسبان تبعاً لانقضاء الزمن، وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت خلالها الفوائد؛ ويتم تسجيل العمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل في الدفع أو تم الحصول على هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق بقيمتها الحقيقية بعد طرح الإيراد المالي أو المصروف المالي المرتبط بهذا التأجيل. يتم تسجيل الفرق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعمليات التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح، كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكإيرادات مالية في حسابات البائع.	الأعباء والإيرادات المالية
لا تدرج الإعانات العمومية في الحسابات بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب النتائج أو في شكل أصل إلا إذا توفر ضمان معقول بامتثال المؤسسة للشروط الملحقة بالإعانات، وبأنه سيتم استلام الإعانات.	الإعانات
تقوم المؤسسة في نهاية كل سنة مالية بإثبات التزاماتها اتجاه مستخدميها فيما يتعلق بالمنافع الممنوحة لهم بعد الخدمة، والتي يتم تحديدها على أساس القيمة المحيئة للدفعات المستقبلية المتوقعة لسداد التزاماتها اتجاههم والتي يتم تقديرها بناءً على عدة افتراضات تتعلق بمتغيرات ديمغرافية (معدل الوفيات، معدل دوران اليد العاملة)، ومتغيرات مالية (معدل زيادة الأجور، معدل التخصيم	منافع المستخدمين

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.

#### 4. ماهية المراجعة الخارجية:

تعددت تعاريف المراجعة عبر الزمن وفقاً لتطور مفهومها وأهدافها، ولقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية على أنها: "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك للأطراف المعنية" (الصبان و محمد الفيومي محمد، 1990، صفحة 17)

وعرفت منظمة العمل الفرنسي على أنها: "مسعى أو طريقة منهجية، مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معقل ومستقل، استناداً على معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم" (طواهر و مسعود صديقي، 2006، صفحة 10)

من خلال تعريف المراجعة نجد أنه وجب على المراجع تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسيمها إلى أهداف تقليدية وأخرى حديثة متطورة، نوضحها فيما يلي: (بوسليمان و طويلب، 2020، صفحة 163)

1.4. الأهداف التقليدية: وتنقسم إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية:

1.1.4. الأهداف الرئيسية: وتتمثل في:

- القيام بعملية التأكد والتحقق من مدى صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية الموجودة في الدفاتر؛
  - المساهمة في إعطاء رأي محايد ودقيق يستند على المعرفة والخبرة وقوة الأدلة على مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.
- 2.1.4. الأهداف الفرعية: من أهم هذه الأهداف ما يلي:

- اكتشاف الأخطاء والغش والتزوير الذي قد يكون في الدفاتر؛
- مساعدة الإدارة في رسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات في الوقت المناسب كون تقدير المراجع له قوة الأدلة ويعتمد على الخبرة والمعرفة؛
- التقليل من فجوات ارتكاب الغش والأخطاء؛
- تعتبر أداة معينة لإدارة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

4.2. الأهداف الحديثة المتطورة: ظهرت هذه الأهداف كنتيجة للتطورات التي عرفتها مهنة المراجعة والتغيرات الكبيرة في بيئة المؤسسات، وهذا من أجل مواكبة مختلف التطورات الراهنة والحفاظ على استقرار المؤسسات، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- القيام بمراقبة الخطة المسطرة من طرف المؤسسة والتحقق من تنفيذها كما هو مخطط له، ومراقبة مدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات الموجودة والطرق المثلى لمعالجتها؛
- تقييم النتائج المتوصل إليها مقارنة بالنتائج المخطط لها؛
- الحفاظ على ممتلكات المؤسسة من خلال منبع الإشراف، وبالتالي المساهمة في تحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة للمؤسسة؛
- تحقيق نجاح المؤسسات وتحقيق أكبر كفاية إنتاجية، وهو ما سيساهم في تحقيق رفاهية المجتمع، وهو يعتبر هدف تسعى الدولة لتحقيقه من خلال نجاح المراجعة بالنسبة للمؤسسات؛
- المراجعة حصن منيع من الأخطاء والتزوير في الأخطاء المحاسبية؛
- التحقق من خلو الحسابات الختامية من الأخطاء الحسابية والفنية؛
- العمل على استكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات والمؤيدة للقيود الدفترية؛
- التأكد من صحة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي.

5. تطور المراجعة الخارجية في الجزائر منذ بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 إلى يومنا هذا:

نظرا للتأثير المتبادل بين المحاسبة المالية والمراجعة الخارجية؛ أدت التطورات التي مست المحاسبة المالية بتطبيق النظام المحاسبي المالي في سنة 2010 إلى ضرورة إعادة تنظيم مهنة المراجعة بما يتوافق مع مخرجات هذا النظام، ولقد تم في هذا السياق صدور القانون رقم 01/10 ومجموعة من النصوص التشريعية المفسرة والمتممة له، إضافة إلى الشروع في تبني المعايير المحاسبية الدولية للمراجعة عن طريق إصدار معايير وطنية للمراجعة، وهو ما سنحاول تلخيصه فيما يلي:

#### الجدول 2: تطور المراجعة الخارجية في الجزائر منذ سنة 2010 إلى يومنا هذا

الفترة	المرجع	مميزات الفترة
2010	القانون رقم 01/10	إعادة تنظيم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد من حيث شروط وكيفية الممارسة، وذلك نتيجة للتغيير الجذري على مستوى تنظيم مهنة المحاسبة، نتيجة بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي.
2011	. المراسيم التنفيذية رقم: 24/11، 25/11، 26/11، 27/11، 28/11، 29/11، 30/11، 31/11، 32/11؛ . المرسوم التنفيذي رقم 72/11؛ . المرسوم التنفيذي رقم 73/11؛ . المرسوم التنفيذي رقم 74/11؛ . المرسوم التنفيذي رقم 202/11؛ . المرسوم التنفيذي رقم 393/11.	. تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وثلاث مجالس وطنية للفصل بين المهن الثلاث، والمتمثلة في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، بالإضافة لتحديد شروط وكيفية جديدة قصد الحصول على الاعتماد لممارسة المهن الثلاث والمعايير الخاصة بكل مكتب محاسبة، أيضا كيفية تعيين محافظ الحسابات؛ . تحديد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بالمعهد المتخصص لمهنة المحاسب؛ . تحديد كيفية ممارسة المهنة التضامنية لمحافظي الحسابات؛ . تحديد شروط وكيفية تنظيم الامتحان النهائي، بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب؛ . تحديد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها؛

## تحديات المراجعة الخارجية في ظل توجه النظام المحاسبي المالي نحو محاسبة القيمة العادلة

### دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر-

		. تحديد شروط وكيفيات سير التريص المهني واستقبال ودفع أجر المترصين.
2012	المرسوم التنفيذي رقم 288/12	. إنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب
13	. المرسوم التنفيذي رقم 10/13. المرسوم التنفيذي رقم 171/13. . قرار مؤرخ في 26 مارس 2013.	حديد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم، وكذا العقوبات التي تقابلها؛ . تعديل وتتميم المرسوم التنفيذي رقم 74/11؛ . تحديد شروط المساحة والمرافق الصحية والتجهيزات التي يجب توفرها في المحل المهني للخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
2014	. قرار مؤرخ في 24 جوان 2013. قرار مؤرخ في 12 جانفي 2014.	. محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات؛ . تحديد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات.
2016	. مقرر رقم 02 مؤرخ في 04 فيفري 2016 عن وزارة المالية؛ . مقرر رقم 150 مؤرخ في 11 أكتوبر 2016 عن وزارة المالية.	. صدور أربعة معايير جزائرية للمراجعة: 210، 505، 560، و580؛ . صدور أربعة معايير جزائرية للمراجعة: 300، 500، 510، و700.
2017	. مقرر رقم 23 مؤرخ في 15 مارس 2017 عن وزارة المالية؛ . ثلاثة قرارات وزارية مشتركة مؤرخة في 07 مارس 2017.	. صدور أربعة معايير جزائرية للمراجعة: 520، 570، 610، و620؛ . تحديد قائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب، بالإضافة لمعامل وبرنامج وكيفية سير التكوين.
2018	. مقرر رقم 77 مؤرخ في 24 سبتمبر 2018 عن وزارة المالية.	. صدور أربعة معايير جزائرية للمراجعة: 230، 501، 530، و540.

المصدر: محمد بوعبيدة، بلقاسم بلقاضي، المراجعة الخارجية من منظور المعايير الجزائرية للمراجعة (NAA)، دراسة حالة عينة من المهنيين والأكاديميين، *Revue des Réformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale* VOL13, N 2, Année 2019,P5

#### 6. تحديات مراجعة تقديرات القيمة العادلة:

- تؤدي زيادة الاعتماد على نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي إلى وضع المراجعين أمام العديد من التحديات نتيجة استناد مقاييس القيمة العادلة في حالة عدم توافر سوق نشط للحصول عليها إلى مدخلات تعتمد على الحكم والتقدير الشخصي وغيرها من الافتراضات، وهو ما يؤدي بدوره إلى تشكيل تعقيدات وصعوبات في تدقيق تلك المقاييس الأمر الذي صعب مهمة المراجع بشكل عام مقارنة بتدقيق المعلومات المحاسبية المعدة على أساس التكلفة التاريخية.
- ومن بين التحديات التي تواجه المراجع عند محاولته الحصول على دليل كاف لإبداء رأيه حول مدى انسجام مقاييس القيمة العادلة مع الإطار المحاسبي الذي أعدت حوله ما يلي: (بوقفة و مسعود صديقي، 2017، صفحة 32)
- عدم استقرار الإصدارات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ومنذ الأخذ بها سنة 1999 حتى الآن؛
  - تعدد طرق أو نماذج تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات وهو ما يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هي عليه في الحقيقية خاصة في حالة غياب سوق نشط؛
  - اعتماد نموذج القياس في المؤسسة على نموذج مختلط يتمثل في قياس بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة وفي المقابل قياس الخصوم المالية بالتكلفة وهذا يتعارض مع مفهوم الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية؛

- وجود العديد من المشاكل المتعلقة بقياس القيمة العادلة في الدول النامية، ومن بينها الجزائر، تشمل أسواق غير نشطة والتكلفة، قصور المهارات، الأطراف ذات العلاقة، ضعف بيئة التشريعات، نقص أدلة ومعايير التقييم....؛
- رغم الاعتراف الدولي والمحلي بتطبيق القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية، غير أنه هناك قيود على عملية التطبيق تتمثل في وجود سوق نشط أو غير نشط لتحديد طريقة التقييم، وكذلك مشكلة التصنيف؛
- وجود تحديات مرتبطة بجمع أدلة إثبات تخص عدالة نتائج قياس القيمة العادلة والتي قد تنتج أرباح أو خسائر غير محققة بالبيع (طبقاً لأساس تحقق الإيراد)، ومع ذلك يتم الاعتراف بها إما بقائمة الدخل أو بحقوق الملكية بالميزانية، وهو ما يزيد من احتمالية التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، وهو ما يتطلب جمع قدر كاف من أدلة الإثبات بشأن تطابق المعالجة المحاسبية المتبعة من طرف المؤسسة مع معايير محاسبة القيمة العادلة، وسلامة عرض نتائج هذا القياس؛
- وجود ثلاثة مستويات لقياس القيمة العادلة (الأسعار المعلنة، المدخلات الملحوظة، المدخلات غير الملحوظة) يجبر المراجع على ضرورة التحقق في حالة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة من ما إذا كانت تعكس الافتراضات ومدى توافقها مع ما سيستخدمه الأطراف المطلعين والراغبين في معاملة على أساس تجاري في تحديد القيمة العادلة عند تبادل أصل أو تسوية التزام، كما ستباین افتراضات محددة حسب خصائص الأصل أو الالتزام الذي يتم تقييمه، وطريقة التقييم المستخدمة (أسلوب السوق أو أسلوب الدخل مثلاً)، ومتطلبات إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول بها.
- على ضوء ما سبق يمكن القول أن التحديات المحتملة في تدقيق ومراجعة تقديرات القيمة ستخلق أمام المراجع الخارجي مجموعة من الصعوبات أثناء قيامه بعماية المراجعة نحاول استعراضها فيما يلي:

- صعوبة تقييم إجراءات الرقابة الداخلية على عملية تقدير القيمة العادلة: تعتبر عملية تقييم إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة على مقاييس القيمة العادلة، وتقييم مدى إمكانية اعتمادها عنصراً أساسياً في عملية المراجعة، وهي تشكل مهمة أصعب من اختبار فعاليتها على العمليات التقليدية، وهذا راجع إلى سرعة التعديل التي تطرأ على القيمة العادلة وطرق قياسها وتطبيقاتها، وهو ما يؤدي إلى تغيير أنظمة الرقابة الداخلية بشكل مستمر، على عكس الأنظمة التقليدية للرقابة الداخلية والتي كانت تتميز بالاستقرار النسبي من عام لآخر، الأمر الذي يجعلها بحاجة إلى تدقيق ضخم ومختلف كل عام لفهمها وتقييمها، هذا بالإضافة إلى صعوبة اختبار الرقابة على عملية تقدير القيمة العادلة المعدة بالاعتماد على تقنيات مختلفة، وهو ما يجعل الرقابة على المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة رقابة على افتراضات وتوقعات مستقبلية، على عكس الرقابة على المعلومات المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية والتي تمثل رقابة لأحداث تجارية وتوثيقها.
- تحديد وتقييم الخطر العالي الموجود في مقاييس القيمة العادلة: يجب على المراجع تحديد الخطر العالي الذي تحتويه الافتراضات الهامة لمقاييس القيمة العادلة، وهو ما يعتبر عملية صعبة، فقد يكون من المناسب أن يقوم بتقديرات مستقلة خاصة به، مع عدم الاكتفاء بمدى منطقية هذه الافتراضات، حينها إذا تشابهت النتائج التي توصل إليها مع نتائج الإدارة، يحصل على تأكيد إضافي على ملائمة مدخلات الإدارة، أما في حالة اختلاف النتائج فترتفع درجة الشك لديه.
- تحيز المراجع: يمكن أن يكون تحيز المراجع نتيجة زيادة الثقة بأحكامه مع زيادة المعلومات المتوفرة لديه مهما كانت نوعيتها ودقتها، أو عند اعتماده على نفسه فقط دون الاعتماد على خبرات أخرى كالمقيمين أو الخبراء المحاسبين وهو ما يؤدي إلى

## تحديات المراجعة الخارجية في ظل توجه النظام المحاسبي المالي نحو محاسبة القيمة العادلة

### دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر-

انخفاض فعالية المراجعة، كما يمكن أن ينتج التحيز عن تأثير المراجع بمعتقد مسبق خلال اتخاذه للقرار، أو جمعه للمعلومات أو تقييمه وتقديره لها، وهو ما قد يدفع المراجع باتجاه معين.

#### 7. الدراسة التحليلية:

تم الاستطلاع على آراء مجموعة من الأكاديميين والمهنيين الممارسين للمراجعة في الجزائر وذلك من خلال الاستعانة بأداة الاستبيان، والاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها، ومن ثم تحليل النتائج المتحصل عليها.

ولقد تم تصميم الاستبيان وتقسيمه إلى قسمين أساسيين، ليتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة كما يلي:

- القسم الأول: تضمن معلومات عامة حول عينة الدراسة؛

- القسم الثاني: تم تقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

■ المحور الأول: خصص للتعرف على حتمية توجه النظام المحاسبي المالي نحو تبني القيمة العادلة؛

■ المحور الثاني: خصص لتقصي آراء المستجوبين حول أهمية التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة مقارنة بالتكلفة التاريخية؛

■ المحور الثالث: خصص للتعرف على آراء المستجوبين حول أهم التحديات والصعوبات التي تواجههم عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة.

أما عن مجتمع الدراسة فقد تم حصره في فئتين، فئة الأكاديميين متمثلة في الأساتذة الجامعيين وفئة المهنيين متمثلة في الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، ولقد تم توزيع 60 استبانة شملت أفراد العينة، وتم استلام 48 استبانة، واستبعاد 7 استبانات لعدم استيفائها المواصفات الشروط اللازمة، وبهذا تم الاحتفاظ بـ 41 استبانة وتحليلها.

1.7. تحليل نتائج القسم الأول (خصائص عينة الدراسة): من أجل تحديد خصائص عينة الدراسة قمنا بتجميع المعلومات المتحصل عليها في الجدول التالي.

الجدول 3: خصائص عينة الدراسة

الخصائص	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	ليسانس	24.39
	ماستر	19.51
	ماجستير	21.95
	دكتوراه	34.15
	المجموع	100
الوظيفة المهنية	أستاذ جامعي	39.03
	أستاذ جامعي ومهني	17.07
	مهني	43.90
	المجموع	100
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	19.51
	من 5 إلى 10 سنوات	51.22
	أكثر من 10 سنوات	29.27
	المجموع	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة: غالبية أفراد العينة من الحاصلين على شهادة الدكتوراه بنسبة 34.15% وهي نسبة معتبرة، يليها الحاصلين على شهادة الليسانس، الماجستير والماستر بنسبة 24.39%، 21.95%، 19.51% على الترتيب وهي نسب متقاربة نوعا ما، وهو يعتبر مؤشر هام للتعبير عن قدرة جميع أفراد العينة الإجابة على أسئلة الاستبيان موضوع الدراسة.

الوظيفة المهنية: نلاحظ أن نسبة المستجوبين المهنيين فقط أخذت أكبر نسبة بقيمة 43.90% يليها الأساتذة الجامعيين بنسبة 39.03% والأساتذة الجامعيين والمهنيين بنسبة 17.07%.

الخبرة المهنية: نلاحظ أن 51.22% من عينة الدراسة تراوحت خبرتهم المهنية بين 5 و 10 سنوات، و 29.27% من عينة الدراسة كانت خبرتهم المهنية تتجاوز 10 سنوات، و 19.51% منهم كانت خبرتهم المهنية أقل من 5 سنوات، وهو ما يعبر تمتع عينة الدراسة بالخبرة الكافية المؤهلة لهم للإجابة عن الأسئلة المطروحة.

27. تحليل نتائج القسم الثاني:

1.27. تحليل نتائج المحور الأول (حتمية توجه النظام المحاسبي المالي نحو تبني القيمة العادلة):

حاولنا من خلال هذا المحور اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بحتمية توجه النظام المحاسبي المالي نحو محاسبة القيمة العادلة وذلك بطرح مجموعة من الأسئلة قدرت بثمانية أسئلة، تم تلخيص إجابات المستجوبين عليها في الجدول التالي.

الجدول 4: مدى حتمية توجه النظام المحاسبي المالي نحو تبني القيمة العادلة

الرقم	الفقرة	موافق		محايد		غير موافق	
		النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
1	إن تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية كان ضرورة حتمية	82.93	34	17.07	7	0	0
2	تطبيق الجزائر لنموذج القيمة العادلة جاء نتيجة التغيرات الاقتصادية	73.17	30	21.95	9	4.88	2
3	تبني الجزائر للقيمة العادلة مناسب لظروفها	12.20	5	19.51	8	68.29	28
4	نموذج القيمة العادلة أفضل أساس لإعداد التقارير المالية مقارنة بنموذج التكلفة التاريخية	80.49	33	14.63	6	4.88	2
5	تساعد القيمة العادلة في تزويد متخذي القرارات بمعلومات أكثر ملائمة	87.8	36	12.19	5	0	0
6	القيمة العادلة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية للنقود	95.12	39	4.88	2	0	0
7	تعبر المعلومات المالية المعدة على أساس القيمة العادلة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة	90.24	37	7.32	3	2.44	1
8	البيئة الاقتصادية والقانونية في الجزائر تساعد على تطبيق القيمة العادلة	7.32	3	17.07	7	75.61	31

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

## تحديات المراجعة الخارجية في ظل توجه النظام المحاسبي المالي نحو محاسبة القيمة العادلة

### دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر-

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب إجابات أفراد العينة كانت إيجابية بخصوص حتمية اتجاه النظام المحاسبي المالي نحو القيمة العادلة، فنجد أن 82.93% منهم اعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية كان ضرورة حتمية، و73.17% منهم اعتبر أن تطبيق نموذج القيمة العادلة جاء نتيجة التغيرات الاقتصادية.

كما يرى غالبية أفراد العينة بنسبة 95.12% أهمية نموذج القيمة العادلة باعتبارها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية للنقود، ويتفق 90.24% من المستجوبين على أن المعلومات المالية المعدة على أساس القيمة العادلة تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، ويرى 87.8% منهم أنها تساعد في تزويد متخذي القرارات بمعلومات أكثر ملائمة، وعلية فقد اعتبر 80.49% من أفراد العينة نموذج القيمة العادلة أفضل أساس لإعداد التقارير المالية مقارنة بالتكلفة التاريخية.

وفي المقابل نجد أن 68.29% من أفراد العينة اعتبر أن تطبيق الجزائر لنموذج القيمة العادلة غير مناسب لظروفها حيث اعتبر 75.61% من المستجوبين البيئة الاقتصادية والقانونية في الجزائر غير مساعدة على تطبيق القيمة العادلة.

نستنتج من خلال تحليل نتائج المحور الأول أن تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية وتوجهه نحو محاسبة القيمة العادلة كان ضرورة حتمية أملت التغيرات الاقتصادية، كما يعتبر نموذج القيمة العادلة أفضل من نموذج التكلفة التاريخية من خلال ملائمة معلوماته المالية لعملية اتخاذ القرار نتيجة تقديمه لمعلومات مالية تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى، ومع هذا فإن البيئة الاقتصادية والقانونية في الجزائر غير مناسبة لتطبيق القيمة العادلة، وعليه يفترض القيام بإصلاحات لجعلها تتوافق مع مفهوم القيمة العادلة.

#### 2.2.7. تحليل نتائج المحور الثاني (أهمية التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة مقارنة بالتكلفة التاريخية)

حاولنا من خلال هذا المحور الإجابة على الفرضية الثانية المتعلقة بأهمية نموذج القيمة العادلة مقارنة بنموذج التكلفة التاريخية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأسئلة قدرت بتسعة أسئلة تم طرحها على المستجوبين، تم تلخيص آرائهم بخصوصها في الجدول التالي.

الجدول 5: آراء المستجوبين حول أهمية التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة مقارنة بالتكلفة التاريخية

الرقم	الفقرة	موافق		محايد		غير موافق	
		النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
1	أفضل التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية	68.29	28	0	0	31.71	13
2	أفضل التوجه نحو القيمة العادلة	31.71	13	0	0	68.29	28
3	تعتبر التكلفة التاريخية أكثر موثوقية من القيمة العادلة	78.05	32	21.95	9	0	0
4	يعتبر القياس بالقيمة العادلة أكثر تعقيدا من القياس بالتكلفة التاريخية	95.12	39	4.88	2	0	0
5	عدم توفر سوق مالي نشط في الجزائر يصعب تطبيق القيمة العادلة	97.56	40	2.44	1	0	0
6	الاعتماد على التقدير الشخصي للقيمة العادلة يجعلها أكثر عرضة للتلاعب	85.36	35	9.76	4	4.88	2
7	تعتبر القيمة العادلة أكثر ملائمة في حالة توفر سوق مالي نشط	92.68	38	7.32	3	0	0
8	القيمة العادلة تساعد في تحسين عملية التحليل المالي كونها تعكس الواقع الفعلي لأداء المؤسسة	75.61	31	14.63	6	9.76	4
9	استقرار قيم التكلفة التاريخية لفترة طويلة يجعلها أقل ملائمة لاتخاذ القرار	95.12	39	4.88	2	0	0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أن 68.29% من أفراد العينة يفضلون التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية، و31.71% فقط يفضلون التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب، حيث يعتبر 78.05% منهم التكلفة التاريخية أكثر موثوقية من القيمة العادلة، ويتفق 95.12% منهم على أن القياس بالقيمة العادلة يعتبر أكثر تعقيدا من القياس بالتكلفة التاريخية.

كما نرى إجماع 75.61% منهم على أن القيمة العادلة تساعد في عملية التحليل المالي كونها تعكس الواقع الفعلي لأداء المؤسسة، و95.12% منهم يرى أن استقرار قيم التكلفة التاريخية لفترة طويلة يجعلها أقل ملائمة لاتخاذ القرار مقارنة بالقيمة العادلة، مع هذا نجد أن 92.68% من المستجوبين يعتبرون القيمة العادلة ملائمة في حالة توفر سوق مالي نشط ولهذا فقد أجمع 97.56% منهم على أن عدم توفر سوق مالي نشط في الجزائر يصعب تطبيقها، حيث يتفق 85.36% منهم على أن الاعتماد على التقدير الشخصي للقيمة العادلة يجعلها أكثر عرضة للتلاعب.

نستنتج من خلال تحليل نتائج المحور الثاني أن القيمة العادلة لها أهمية كبيرة من حيث توفير معلومات أكثر ملائمة لاتخاذ القرار مقارنة مع التكلفة التاريخية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية، ولكن باشرط توفر السوق المالي النشط حتى لا تصبح المعلومات التي توفرها عرضة للتلاعب عند استعمال التقدير الشخصي لها.

3.2.7. تحليل نتائج المحور الثالث (أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المراجعين عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة)

حاولنا من خلال هذا المحور الإجابة على الفرضية الثالثة الخاصة بأهم التحديات والصعوبات التي يواجهها المراجع الخارجي عند قيامه بمراجعة تقديرات القيمة العادلة، وذلك بطرح مجموعة من الأسئلة على المستجوبين قدرت بثمانية أسئلة، تم تلخيص آراء المستجوبين حولها في الجدول التالي.

الجدول 6: آراء المستجوبين حول أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المراجع عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة

رقم	الفقرة	موافق		محايد		غير موافق	
		النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
1	مراجعة البيانات المالية المعدة على أساس القيمة العادلة تعتبر أكثر تعقيدا من مراجعة تلك المعدة على أساس التكلفة التاريخية	82.93	34	4.88	2	12.19	5
2	عدم إلمام معظم المراجعين بمعايير المراجعة الدولية الخاصة بمراجعة تقديرات القيمة العادلة	68.29	28	12.19	5	19.51	8
3	صعوبة فهم المراجع للنماذج المستخدمة في تقدير القيمة العادلة في ظل تعدد الطرق والنماذج المستخدمة لقياسها	73.17	30	21.95	9	4.88	2
4	الاعتماد على التقدير الشخصي لتقييم بعض الأصول والخصوم، وهو ما يؤدي إلى استخدام أسس غير ملائمة	80.49	33	12.19	5	7.32	3
5	غياب الأسواق المالية النشطة وبالتالي يصعب على المراجع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة	92.68	38	7.32	3	0	0
6	اختلاف الأساليب المستخدمة في مراجعة القيمة العادلة حسب طبيعة النشاط والبيئة التي تنشط فيها المؤسسة	63.41	26	19.51	8	17.07	7
7	استخدام التقدير الشخصي للقيمة العادلة يؤدي إلى صعوبة الحصول على بيانات ملائمة وموثوقة عند مراجعة تقديراتها	82.92	34	12.19	5	4.88	2
8	تعدد طرق ونماذج قياس القيمة العادلة يؤدي إلى صعوبة اكتشاف تحيز وتلاعب الإدارة في القياس	75.61	31	17.07	7	7.32	3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

## تحديات المراجعة الخارجية في ظل توجه النظام المحاسبي المالي نحو محاسبة القيمة العادلة

### دراسة تحليلية لأراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر-

بالرجوع إلى الجدول أعلاه، ومحاولة ترتيب أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المراجع الخارجي أثناء قيامه بمراجعة تقديرات القيمة العادلة حسب أهميتها وفقا لما جاءت به إجابات المستجوبين نرى اجماع غالبية أفراد العينة وبنسبة 92.68% على أن غياب الأسواق المالية النشطة في الجزائر يشكل أهم تحد أمام المراجع وذلك لصعوبة الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة، واتفق 82.93% منهم على أن مراجعة البيانات المالية المعدة على أساس القيمة العادلة تعتبر أكثر تعقيدا من مراجعة تلك المعدة على أساس التكلفة التاريخية، حيث اعتبر 82.92% منهم أن استخدام التقدير الشخصي للقيمة العادلة يؤدي إلى صعوبة الحصول على بيانات ملائمة وموثوقة عند مراجعتها، وعليه فنجد أن 80.49% منهم اعتبر أن استخدام التقدير الشخصي للقيمة العادلة يؤدي إلى صعوبة الحصول على بيانات ملائمة وموثوقة عند مراجعة تقديراتها.

كما اعتبر 75.61% منهم أن تعدد طرق ونماذج قياس القيمة العادلة يؤدي إلى صعوبة اكتشاف تحيز وتلاعب الإدارة في القياس وهو ما سيصعب من عملية المراجعة، وعليه فقد اتفق 73.17% منهم على صعوبة فهم المراجع للنماذج المستخدمة في تقدير القيمة العادلة في ظل تعدد الطرق والنماذج المستخدمة لقياسها.

كما أرجع 68.29% صعوبة القيام بعملية مراجعة تقديرات القيمة العادلة إلى عدم إلمام معظم المراجعين بمعايير المراجعة الدولية الخاصة بمراجعة تقديرات القيمة العادلة، و63.41% منهم يرى أنه من بين الصعوبات التي تواجه المراجع اختلاف الأساليب المستخدمة في مراجعة القيمة العادلة حسب طبيعة النشاط والبيئة التي تنشط فيها المؤسسة.

نستنتج من خلال تحليل نتائج المحور الثالث أنه عند قيام المراجع بعملية مراجعة تقديرات القيمة العادلة وفي ظل تعدد طرق ونماذج قياسها تواجهه جملة من الصعوبات والتحديات وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

#### 8. خاتمة:

قامت الجزائر عند تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية بالتوجه نحو نموذج القيمة العادلة كأحد أساليب التقييم المحاسبي، والتي يتم الوصول إليها حسب ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية بالاستناد إلى ثلاث مداخل أساسية: مدخل السوق، مدخل الدخل، أو مدخل التكلفة، ويعتبر السوق المالي النشط أفضل مصدر لها، وفي حالة غياب السوق المالي النشط يتم اللجوء إلى التقدير الشخصي لتقدير قيمتها، وهو ما يجعلها عرضة للتلاعب، وهو ما شكل مصدر قلق للمستثمرين وباقي المستخدمين، الأمر الذي دفعنا للقيام بهذه الدراسة من أجل التعرف على مدى حتمية توجه النظام المحاسبي المالي نحو محاسبة القيمة العادلة، وأهميتها مقارنة بنموذج التكلفة التاريخية، ومن ثم محاولة التعرف على أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المراجع الخارجي عند قيامه بمراجعة تقديرات القيمة العادلة، وهذا نظرا للعلاقة الوثيقة بين المحاسبة المالية والمراجعة الخارجية، باعتبار مخرجات المحاسبة المالية تمثل مدخلات لعملية المراجعة.

ولتحقيق أهداف البحث قمنا بتقسيمه إلى جزئين، جزء نظري وآخر تطبيقي، استعرضنا في الجزء النظري ماهية القيمة العادلة، استعملناها حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي، ماهية المراجعة الخارجية وتطورها الجزائر منذ بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 إلى يومنا هذا، وأهم تحديات مراجعة تقديرات القيمة العادلة؛ بعدها قمنا في الجانب التطبيقي بدراسة تحليلية لأراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر والتي تم تقسيمها إلى قسمين خصص القسم الأول للمعلومات حول أفراد العينة، بينما قسم القسم الثاني إلى ثلاث محاور، حاولنا من خلال كل محور الإجابة على فرضية من فرضيات البحث؛ والتي توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، وتوجهه نحو محاسبة القيمة العادلة كان ضرورة حتمية أملتها التغييرات الاقتصادية؛
- ✓ يعتبر نموذج القيمة العادلة أفضل من نموذج التكلفة التاريخية من خلال ملائمة معلوماته المالية لعملية اتخاذ القرار نتيجة تقديمه لمعلومات مالية تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة؛ غير أن البيئة الاقتصادية والقانونية في الجزائر غير مناسبة لتطبيق القيمة العادلة، وعليه يفترض القيام بإصلاحات لجعلها تتوافق مع مفهوم القيمة العادلة؛
- ✓ تعتبر القيمة العادلة ذات أهمية كبيرة من حيث توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرار مقارنة بنموذج التكلفة التاريخية غير أنها تشترط توفر سوق مالي نشط حتى لا تصبح عرضة للتلاعب عند الاعتماد على التقدير الشخصي لقيمتها؛
- ✓ إدراك غالبية أفراد العينة للتحديات والصعوبات التي تواجه المراجع الخارجي في ظل غياب سوق مالي نشط في الجزائر وتعدد طرق ونماذج قياس العادلة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة فهم المراجع للنماذج المستخدمة في تقدير القيمة العادلة وهذا حسب آراء غالبية المستجوبين؛
- ✓ تفضيل غالبية أفراد العينة التمسك بالتكلفة التاريخية لكون البيئة الاقتصادية والقانونية في الجزائر غير مناسبة لتطبيق نموذج القيمة العادلة، رغم المزايا التي تقدمها المعلومات المالية للمستثمرين ومختلف مستخدمي القوائم المالية من حيث وملائمتها لعملية اتخاذ القرار مقارنة بتلك المعدة على أساس القيمة العادلة.

## تحديات المراجعة الخارجية في ظل توجه النظام المحاسبي المالي نحو محاسبة القيمة العادلة دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر-

### 9. قائمة المراجع

1. E, L., Tunito M, & Di Marcantonio. (2012). Fair value Hierarchy in Financial Instrument Disclosure, Is there transparency for investors? Evidence from the Banking Industry. Journal of governance and regulation, 14(1), pp. 23 - 38.
2. Financial Accounting Standards Boards (FASB) FAS 157, Fair value measurement. (2006). 6. Connecticut: Norwalk.
3. Watchman, A. (Mai 2011). Information financière internationale, Pleines des feux sur IFRS, l'IASB publie une nouvelle norme sur l'évaluation à la juste valeur et les informations à fournir Bureau mondial des IFRS. Deltote.
4. صليحة بوسليماني، و محمد طويوب. (2020). توفيق معايير المراجعة الجزائرية مع معايير المراجعة الدولية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية 11(1)، صفحة 160. 175.
5. علاء بوقفة، و مسعود صديقي. (2017). التحديات التي تواجه المراجع الخارجي في الجزائر في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة استطلاع آراء عينة من مراجعي الحسابات في الجزائر. الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 03(01)، صفحة 25. 44.
6. فلة حمدي، و نجلاء نوبلي. (06 و 07 ماي 2012). استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات. ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري (صفحة 12-1). جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
7. محمد ابو نصار، و جمعة حميدات. (2016). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والتطبيقية - عمان: دار وائل للنشر.
8. محمد التهامي طواهر، و مسعود صديقي. (2006). المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية (الإصدار 3). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. محمد بوعبيدة، و بلقاسم بلقاضي. (2019). المراجعة الخارجية من منظور المعايير الجزائرية للمراجعة (NAA)، دراسة حالة عينة من المهنيين والأكاديميين. Revue des Réformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale، 13(2)، صفحة 1. 16.
10. محمد سمير الصبان، و محمد الفيومي محمد. (1990). المراجعة بين التنظير والتطبيق. لبنان: الدار الجامعية.